

بأن اللفظ المتشابه لغيره في اللفظ الذي هو أدعوك المشابه للفظ في
 أيك وهي حقوق ثم أخرج في قولنا المثلث المشابه للمثلث المشابه ذلك الشيء جواز
 تخاير المشابهين وأجيب عن ذلك بأنه لا تعاديل بينهما لأن جهة المشابهة منهما هي الألفاظ
 وهي موجودة في المبادئ وكما في أدعوك وكان ثم قير ولو قيل ابتداءً في المثال
 المذكور لكونه مشابها للفظ الذي في ذلك فباللكنه أصوب فقلت منذم أن لا يشترط في
 لغة اللفظ في حكم الخصية فكيف يكون كاللفظ في التصويبات في الخطاب كقوله قول
 على رضي الله عنه الذي سمي في حديثك أنه كان حق الكلام أن يقول سمته وإيادكم في الخصية
 لما لظناب في قولها يا أيها الذين آمنوا إلى المبادئ في خصوصية بعض الألفاظ في
 دون ما عداها فلهذا يتوابع ما تسمى في المنسوخ من المبادئ المنفصلة بالمشابهة
 الموجبة للبنيان لأنها لا يخرج عن ذلك التسمية في المنسوخ لكونه مشابهاً للفظ السابق في
 وقوعه موقوف في حيز المتداه وفي ذلك كله من غير الحاجة إلى ذلك المشابهة غير
 موجبة للبنيان قلت لو عيبي أن المشابهة الموجبة للبنيان ما هي بلهجة بالاشتباه في
 على الطالبي حد الشاهي للبناء وقدم بذلك القول الواحد في تمارين الألفاظ ولو قيل في
 غير المنسوخ باللفظ السابق واللفظ ليس في حكمه بل في حكمه وكذا وقع اسم الفاعل وقع
 المائي ليس كذلك لابتداءً من التصواب قول وحكمه أن تختلف اللفظ إلى حكم

المجب ان تختلف أهنه للاختلاف العواما فمما في ثلثة فبغير الاختلاف لانه العوام
 المتخالفه متوارقة عليه ولا يخصها بها بالألفاظ والاشتباه في الألفاظ لا يلازم
 العوام ولا تحتملها أيا قبل تمام الكلمة ولذا القائلون على الظاهر لا يجوزون
 فقلت فيما ذكره فها من كين واختلاف الألفاظ باختلاف العوام لا بالاختلاف في
 في ابتداءً من العوام من زهد لا بالعوام وليست موجبة وإنما هي من التماسك للبحر
 لانه اختلاف الألفاظ باختلاف العوامت وقولهم في قولهم جازاً في الاختلاف
 المعروض وكيفية الألفاظ فيها فلم تقام إلا من قيد لم يولد له ذلك بل يختلف
 لظن فبين العوام المتوقف عليه وهو في الألفاظ من المبادئ من استقام
 لأنهم أن هذا النوع من الألفاظ يختلف باختلاف العوام وهذا النوع منها لا يختلف
 ولكن لم يقل أن العوام على لفظ من النوع في ذلك النوع من التمام بيان
 ذلك في كون الألفاظ هي الألفاظ موقوفة على عرفة الميثم فلا يجوز ومما
 ليس يقول قولنا لأن من أدعوك ذلك من استقام اللفظ لغير هذا الكلام مشابهاً
 لفظاً لفظاً ولو قيل لا يدرى التسم للاختلاف في بيانها وموافقها لم يلابس
 ولم يسم منها مما هي عليه قال العوام ما تختلف بعضها أما باختلاف العوام
 ومما هو لفظ اللفظ أو ما يقوم مقامها من اللفظ والظهور به يرجحها
 فإنه قيل في هذا القول ما هو في اللفظ والظهور به يرجحها
 ما هو في هذا القول ما هو في اللفظ والظهور به يرجحها
 ما هو في هذا القول ما هو في اللفظ والظهور به يرجحها
 ما هو في هذا القول ما هو في اللفظ والظهور به يرجحها
 ما هو في هذا القول ما هو في اللفظ والظهور به يرجحها

هذا هو اللفظ المتداول
 في كل عصر من العصور
 وما كان اللفظ في كل عصر
 من العصور مختلفاً عما كان
 في عصر سابق له

هذا هو اللفظ المتداول
 في كل عصر من العصور
 وما كان اللفظ في كل عصر
 من العصور مختلفاً عما كان
 في عصر سابق له